ان يدركوا ان مجرى الاصلاح وتصحيح الاخطاء سترافقه آلام وتنازلات ... » ٠ ولا بد هنا من الاشارة الى نقطتين اساسيتين اعلن عنهما ارليخ في سياق حديثة حول سياسته الاقتصادية للسنين المقبلة ، اثارتا موجة عارمة من الاستياء والاستنكار ، خاصة ان اقواله هذه جاءت قبل انتخابات الهستدروت ، الامر الذي استغله دعاة « المعراخ » افضل استغلال ٠ فقد اعلن ارليخ انه تنفيذا لهذا البند في سياسته ، اي كبح التضخم المالي لا بد من اجرائين اساسيين : اولا خفض الاعانات الحكومية التي تمنح بوجه خاص للمواد الغذائية الاساسية ، ثم للقطاعات الانتاجية المختلفة خاصة للصناعيين ، لتشجيع فرع الانتاج ٠ ثانيا ، حدوث بطالة على نطاق واسع نتيجة خفض الميزانيات العامة وتجميد ملاك المؤسسات الرسمية ، وتقليص النشاط الاقتصادي العام ، خاصة في فرع الخدمات ٠ وقد دافع ارليخ عن افكاره هذه بقوله : « عندما اتحدث عن خفض الاعانات الحكومية ، فإن الامر يجب الا يخلق فزعا ٠ فالعادة عندنا ، انه عندما يجري الحديث عن هذه الاعانات ، فان المتحدثين لا يرون امامهم سوى الزيت والارز ومنتوجات الحليب والخبز والسكر (وهي المواد الغذائية التي تدفع الحكومة اعانات من اجل المحافظة على اسعارها المنخفضة) ٠ اريد ان اعلن بوضوح ، ان الاعانات لهذه المواد ما هي سوى نسبة ضئيلة ، ربما ١٥٪ من سائر الاعانات التي تدفعها الحكومة ... انها امر ثانوي جدا ٠ والمشكلة لا تتمثل في دفع اعانات من اجل المحافظة على اسعارها المال (التسليف والتسهيلات التي تمنح للمستثمرين من اصحاب رؤوس الاموال)٠ اريد ان اعلن اننا لن نمس الطبقات الفقيرة والضعيفة ، وانما الطبقات القوية ... » (في مقابلة مع يديعوت احرونوت ، ٨-٧-٧٧) ٠ واعلن ارليخ ايضا ان سياسته تهدف الى خفض التضخم المالي الذي وصلت نسبته الى ٣٨٪ في السنة الماضية ، بنسبة ١١-١٣٪ في السنة المقبلة ، وذلك بواسطة سلسلة من الخطوات الاقتصادية التي ستنفذ خلال الاشهر المقبلة ، واولها تجميد مستوى المعيشة ثم تخفيضات كبيرة في ميزانية الحكومة والنفقات العامة ٠ ولا تختلف تطلعات ارليخ هذه عن سياسة حكومة « المعراخ » ، سوى في القدرة على التنفيذ ، فالدعوة الى تجميد مستوى المعيشة وخفض ميزانيات الحكومة قائمة منذ سنين ، الا ان تنفيذها كان محدودا جدا ، الامر الذي زاد من تفاقم التضخم الاقتصادي ، حتى وصل الى ٣٨٪ خلال السنة الماضية ٠

اما في بند الضرائب فان ارليخ يتطلع الى تبسيط الاجراءات والاجهزة ، والغاء البيروقراطية القائمة في هذا المجال ، الا ان هذا الامر لن يؤدي الى تخفيف عبء الضرائب عن الاسرائيليين ٠ وقد تولد هذا الانطباع عقب الانتخابات ، حيث انتشرت اخبار مفادها ان وزير المالية الجديد سيخفف الضرائب على السفر الى الخارج، وبعض الضرائب الاخرى كضريبة الامن ٠ وقد اكد ارليخ هذا الامر بقوله : « ان من يعتقد انني انوي الغاء ضريبة السفر من اجل تسهيل سفر الاسرائيليين الى الخارج هو مخطىء ٠ ان ما ننوي صنعه هو تسهيل الاجراءات ٠ واذا الغيت ضريبة السفر ، فسيتم ادخالها في ضريبة القيمة الاضافية ... سيتم تبسيط الاجهزة وتبسيط الاجراءات » (المصدر نفسه) ٠ وفي هذا المجال تنوي الحكومة الجديدة ، الغاء معظم الضرائب غير المباشرة ،